

السيد رضا الصدر

ارث الزوجة عند الاماميه

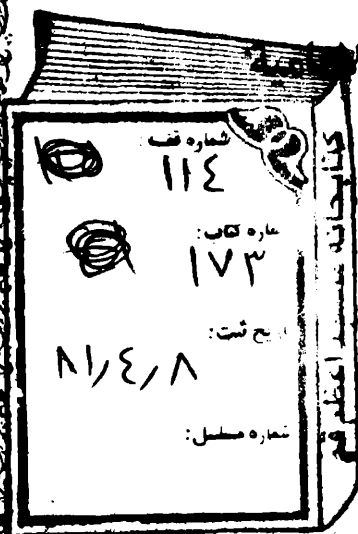


حق الطبع محفوظ

BP
١٩٧
لف ٤ ص /
ن ١٠

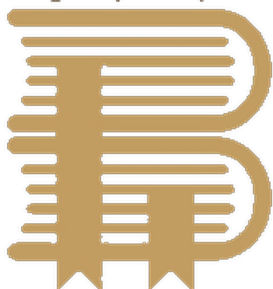
وقف مرحوم علی وجدانی

ارث الزوجة



آیه الله الحاج آقا رضا الصدر دامت برکاته

شبكة كتب الشيعة



shiabooks.net

رابطہ بتدیل < mktba.net

العنوان : ارث الزوجة عند الامامية

المؤلف : آية الله السيد رضا الصدر

الطبعة : الاولى

المطبعة : الخيام

تاريخ التأليف : ١٣٨٠ هـ .

تاريخ النشر : ١٤١٠ هـ .

التعداد : ١٠٠٠ نسخة

السعر : ٤٠٠ ريال

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد
وآله الطاهرين .

وبعد ، فقد اقترح على المرجع الأكبر السيد الحاج آقا حسين
البروجردى ، دام ظله : أن أكتب شيئاً فى « ارث الزوجة عند
الامامية » .

وها أنا ملبياً لطلبه ، مجيباً لدعوته ، راجياً من المولى الهداية
والارشاد

رضا الصدر

الاختلاف فى ارث الزوجة

اختلف علماء الاسلام فى ارث الزوجة من زوجها :
فذهبت الامامية على حرمانها فى الجملة مما ترك زوجها ، وعده
الشريف المرتضى فى « الانتصار » من متفرداتهم .
أقول :

اليه ذهب عبدالملك بن مروان وابنه سليمان الخليفةان الأمويان^(١)

(١) قال ابن ابى الحديد فى شرحه على نهج البلاغة جزء ٤ ص ٢٥٥ :
دخل عمر بن عبدالعزيز على سليمان بن عبدالملك ، فجاء انسان يطلب ميراثه
من بعض نساء الخلفاء .

فقال سليمان : « ما اخال النساء يرثن من العقارشىء » .
فرد عليه ابن عبدالعزيز بكتاب الله .

فقال سليمان : يا غلام اذهب فأتنى بسجل عبدالملك الذى كتب فى ذلك
فقال عمر : لكأنك أرسلت الى المصحف ، . . .

مسكين سليمان : لم يعرف أن يرد عمر بأن المسألة مما خصص فيها
اطلاق الكتاب بالامنة . . . ثم شدة حملة عمر على سليمان يكشف عن وجود
هذا القول بين بنى اميه وكان عمر بصدد ابطاله وهلمه .

والسجل : كتاب الاحكام كتاب يكتب فيه القاضى صورة الدعاوى
والحكم فيها .

ومن الجدير بالذكر أن اختصاص عبد الملك وابنه سليمان بهذا الحكم دون أن يشاركه أحد من الصحابة والتابعين بعيد جداً ، فقد كاد يوجب اليقين بوجود هذا القول بين عدة من الصحابة والتابعين ولكنهم انقضوا .

فان عبد الملك لم يستفد هذا الحكم من أئمة أهل البيت ، للمقاطعة الموجودة بين بنى هاشم وبنى امية .
ولذهب جمهور أهل السنة الى عدم حرمان الزوجة وانها ترث من جميع تركه زوجها ووافقهم من الامامية ابن الجنيدي الاسكافي .
ومال اليه بعض أعظم العصر دام ظله .

بيان

ظاهر الآية الشريفة وأطلاقها يوافق قول الجمهور ولكن مذهب الامامية مبني على تخصيص الكتاب وتقييد اطلاقه بالسنة .
وذلك جائز عند الفريقين . قال الامام الشاطبي في الموافقات :
« ان السنة توضح مجمل الكتاب وتفيد المطلق وتخصص العموم »^(١) .
واليك نص السنة : قال رسول الله صلى الله عليه وآله :

(١) حكاه عنه المحقق المعاصر الشيخ ابورية في كتابه القيم : « أضواء على السنة المحمدية » الطبعة الثالثة .

قال مؤلفه العظيم : « أكثرنا النقل عن هذا الكتاب « الموافقات » لانه كما قال استاذنا الامام محمد عبده : « من الكتب النفسية التي لم يؤلف

« ان النساء ليس لهن من عقار الرجل اذا توفى عنهن شئ » .
رواه الامام ابو جعفر محمد بن علي الباقر عليه السلام عن كتاب
علي عليه السلام الذي كان باملاء من رسول الله (ص) وخط علي بن
ابطالب عليه السلام .

فقال ابو جعفر عليه السلام : « هذا والله املاء رسول الله (ص)
وخط على يده » . . . كما في بصائر الدرجات للمحدث الكبير محمد
بن الحسن الصفار^(١) ورواه الشيخ الحر في تفصيل وسائل الشيعة عن
البصائر في كتاب الارث ورواه النراقي في مستنده بلا مستند .
والتواتر المعنوي لهذه الكلمة المباركة عند الامامية يغنيننا عن
البحث في سنده .

ثم اختيار عبد الملك بن مروان لهذا الرأي وكتابته سجلا في
ذلك يدل على وجود مثل هذا النص عندهم من طرق الصحابة فالنص
مروى بين الفريقين من النبي الكريم ، والشاهد على ذلك تعبير
سليمان فانه قريب بهذا النص ، ومأخوذ منه ، اذن يكون النص مرويا
لدى الفريقين بطريق اهل البيت وبطريق الصحابة .

مثلا » . اقول : ويشهد لكلام الامام الشاطبي قوله تعالى : « وأنزلنا اليك
الذكر لتبين للناس ما نزل اليهم » والتبين : توضيح المجمل وتقييد المطلق
وتخصيص العموم .

(١) ص ١٨٥ حديث ١٤ باب في أن الائمة عليهم السلام صارت اليهم كتب
رسول الله صلى الله عليه وآله وامير المؤمنين عليه السلام (من الجزء الرابع) .

اختلاف آراء الامامية

ان فقهاء الامامية بعد اتفاقهم على حرمان الزوجة في ارث زوجها في الجملة تبعاً للنص الوارد من السنة اختلفوا على مذاهب بحسب اختلاف استفادتهم من النصوص الخاصة الواردة في هذا الباب من ائمة أهل البيت عليهم السلام .

فالمنتسب اليهم من المذاهب أربعة أو خمسة :

احدها: حرمانها من نفس الارض عيناً وقيمة سواء أكانت بياضاً أو مشغولة بزرع أو بناء أو شجر . وانها ترث قيمة الالات والأبنية وبه قال الشيخ الطوسي في النهاية والخلاف والمبسوط ، واختاره ابن حمزة في الوسيلة والمحقق في الشرايع والعلامة في المختلف والشهيد في اللمعة وحكاه في المختلف عن القاضي وأبى الصلاح ، وانه المشهور بينهم كما في المسالك .

قال الشيخ في النهاية : « والمرأة لا ترث من زوجها من الأرضين والقرى والرباع من الدور والمساكن والمنازل ، بل يقوم الطوب والخشب وغير ذلك من الالات وتعطى حصتها منه ولا تعطى من نفس الأرض شيئاً » . ثم خصص الحكم بغير ذات الولد فقال :

وهذا الحكم الذي ذكرناه انما يكون اذا لم يكن للمرأة ولد من الميت فان كان لها ولد منه أعطيت حقها من جميع ما ذكرنا من الضياع والعقار والدور والمساكن وبذلك قال أيضاً في التهذيب . وقال ابن حمزة في الوسيلة : « فان كانت الزوجة ذات ولد من زوجها المتوفى عنها ، لزم ميراثها من جميع تركاته ، وان لم يكن ذات ولد منه ، لم يكن لها حق في الارضين والقرى والمنازل والصور والرابع » .

اقول : كلامه ساكت عن حكم ارثها من القيمة وتبعهما في تخصيص الحرمان بغير ذات الولد المحقق في الشرايع والشهيد في اللعنه ومال اليه الشهيد الثاني في المسالك كما اختاره الصدوق في الفقيه والعلامة في القواعد والتحرير وحكا في المختلف عن ابن البراج .

ولكن الشيخ في الخلاف والاستبصار أطلق القول . قال في الخلاف ج ٢ : « لا ترث المرأة من الرابع والدور والارضين شيئاً بل يقوم الطوب فتعطى حقها منه » .

وخالف جميع الفقهاء في ذلك وقالوا : لها الميراث من جميع ذلك . دليلاً اجماع الفرقه وأخبارهم . . . وتبعه في المختلف .

ثانيها : حرمانها من الرابع (وهى الدور والمساكن) دون البساتين والضياع ، وتعطى قيمة الآلات والأبنية من المساكن . . . وهو قول المفيد وابن ادريس وحكا في المختلف عن النافع .

اقول : كلامه في النافع لا يخلو من اجمال لأنه خصص الحرمان بالعقار فقط ومفهوم هذه الكلمة لا يخلو من خفاء ، نعم ذكر القول الاخر عقيب ذلك ، يفسره ولكن مع ذلك لا يخلو من شوب اجمال .

قال المفيد في المقنعة : « ولا ترث الزوجة شيئاً مما يخلفه الزوج من الرباع وتعطى قيمة الخشب والطوب والبناء والالات فيه وهذا منصوص عليه عن نبي الهدى عليه واله السلام وعن الأئمة من عترته عليهم السلام » ثم قال : والرباع هو الدور والمساكن ، دون البساتين والضيايع .

وقال ابن ادريس في السرائر بعد ذكر اختيار الشيخ المفيد : وهو الذي يقتضيه أصول مذهبنا .

ثالثها : حرمانها من الأرض مطلقاً وترث قيمة الشجر والالات والابنية .

قال في المسالك :

« وبهذا صرح من المتأخرين العلامة في القواعد والشهيد في الدروس وأكثر المتأخرين وادعوا أنه هو المشهور بل ادعوا أنه عين الأول ، وهو ممنوع » .

أقول : ويقوى في النظر أن هذا القول عين القول الأول ، لأن اسناد القول بآرتها من عين الشجر الى الشيخ والى من يقول بقوله بعيد فكلامه ساكت بالنسبة الى الشجر والنخل وغير ظاهر في معنى وكذا لا يظهر منه حصر آرتها من القيمة بما صرح به بل المظنون انهم لو كانوا قائلين بآرتها من عين الشجر لكانوا مصرحين به .

ولذا حمل الشهيد الآلات في كلامه على ما يعم الشجر كما في الروضة ثم ان تثليث المحقق الأقوال في الشرايع والنافع مؤيد لما ذكرنا ، وكذا تثليث الأقوال في المختلف واختياره قول الشيخ .
واما كلامه في القواعد واسناده هذا القول الى المشهور فرفع الستار عنه موقوف على نقله ، قال قده :

« أما الزوجة فان كان لها ولد من الميت فكذلك (اى ترث من الجميع) وان لم يكن لها ولد فالمشهور أنها لا ترث من ربة الأرض شيئاً وتعطى حصتها من قيمة الآلات والأبنية والنخل والشجر وقيل انها تمنع من الدور والمساكن وقيل ترث من قيمة الأرض ايضاً
لامن العين » . . .

اقول :

ظاهر كلامه أن ما نسبته الى المشهور ، هو القول الأول بدليل ذكر القولين بعدها ، غاية الأمر انه صرح بالنخل والشجر في جملة ما ترث الزوجة من القيمة ونسبه الى المشهور حيث ان مرادهم ذلك ولو لم يصرحوا بهما وبدل على ذلك كلامه في التحرير فقد نسب هذا القول الى المشهور من دون تصريح بالشجر والنخل .

قال ولو لم يكن لها ولد منها لم ترث من الأرض شيئاً ويعطى حصتها من الأموال والأقمشة والاثاث ويقوم الآلات كالأخشاب والقصب والاجر واللبن من الأبنية ويعطى حصتها من قيمة ذلك ، وقيل : انما تمنع من الدور والمساكن لا غير .

وقال المرتضى : « تقوم رقبة الأرض أيضاً وتعطى حصتها من قيمتها كالابنية والمشهور هو الأول . . . » .

اقول : انه لم يذكر الشجر والنخل فيها ترثه من العين يؤيد ما ذكرنا مع أن الاسناد في القولين الاخيرين لا يخلو من خلل لأن القائلين بهما لا يخصصان الحرمان بغير ذات الولد .

وأما كلام الشهيد في الدروس فلا يظهر منه أن مختاره غير الأول وأن هناك قول يفترق عنه في الشجر والنخل ، قال قده :

لدخلت الزوجة من الولد لم ترث من رقبة الأرض شيئاً وتعطى قيمة الآلات والابنية والشجر . وقال المرتضى تمنع من عين الأرض لامن قيمتها وقال المفيد : « لاتمنع من البساتين والضياح وتعطى قيمة الآلات والدور والمساكن . . . » .

اقول : لا يخفى على الناظر الخبير انه (قده) ثلث الأقوال وان كان اسناده القولين الى المرتضى والمفيد لا يخلو من مثل خلل كان في عبارة التحرير . اصف الى ذلك انه لم يسند القول بحرمانها في الأرض والدور والمساكن الى المفيد .

رابعها : حرمانها من عين الرباع فقط لاقيمتها وهو اختيار المرتضى فال في الانتصار : « ومما انفردت به الامامية القول بأن الزوجة لاتورث من رباع المتوفى شيئاً بل تعطى بقية حصتها من البناء والآلات دون قيمة المراض .

وخالف باقي الفقهاء في ذلك ولم يفرقوا بين الرباع وغيرهافي تعلق حق الزوجات والذي يقوى في نفسى ان الرباع وان لم تسلم

الى الزوجات فقيمتها محسوبة » . . قال العلامة في المختلف :
« وقول السيد المرتضى حسن لما فيه من الجمع بين عموم القرآن
وخصوص الاخبار » .

اقول : ان هذا القول لم يقل به احد من المسلمين لانهم لما
يقولون بحرمانها في الجملة عيناً وقيمة وهو المشهور لدى الامامية،
او يقولون بارتها عيناً وقيمة وهو قول سائر الفقهاء ، بل الظاهر ان هذا
القول خلاف ظاهر الكتاب والسنة اذ لو عملنا بظاهر الكتاب فقط
يجب موافقة الجمهور ، ولو عملنا على السنة وخصصنا الكتاب بها
لزم القول بحرمانها عيناً وقيمة في الجملة فلا حسن فيه ابدأ ، بل هو
جمع تبرعى بلا شاهد في مورد فيه جمع عرفى .

خامسها : ما حكى عن ابن الجنيد كما في المختلف أنه قال :
« اذا دخل الزوج أو الزوجة على الولد والأبوين كان للزوج الربع
وللزوجة الثمن من جميع التركة عقاراً أو اثاثاً وصامتاً ورقيقاً وغير
ذلك » . . .

اقول : هذا الكلام ساكت عن ارث الزوجة التى ليس لها ولد
لزوجها ، فالمظنون أنه يقول فيه بقول سائر الفقهاء كما نسب اليه .
وحكى في الرياض عن نكت الارشاد وشرح الشرايع للصيمرى
وغيرهما « أن هذا القول مسبوق باجماع الامامية على خلافه وملحق به » .
اقول : يشهد بسبق الاجماع على خلافه ثبوت الحرمان لها من
الارث في كلام الراوى في صحيح ابن ابى يعفور الاتي .

تكميل :

قد يلو مما ذكرناه حول الأقوال أن الامامية في باب ارث
الزوجة على قولين ، وهما القولان الأولان لثالث لهما لما تبين من
رجوع القول الثالث الى القول الاول، ولأن القولين الأخيرين معرض
عنهما لديهم .

نصوص الباب

ان البحث عن اختيار الحق بين القولين موقوف على النظر الى النصوص الواردة من أهل البيت عليهم السلام ومدى دلالتها فنقول: لا يجب علينا البحث عن صحة اسانيدنا لانها فوق المتواتر ، كما في الجواهر ، فان المقسم بين الصحيح والضعيف هو الخبر الواحد دون المتواتر مضافاً الى عمل ابن ادريس بها ، ذاك الذي لا يعمل الا بالخبر الواحد المحفوف بالقرائن القطعية وقد ثبت عمل المشهور بها واستنادهم اليها في تخصيص عموم الكتاب فضلاً عن وجود تكثر الصحاح ومواقات الصدور فيها .

ثم انها بحسب خصوصيات الدلالة والألفاظ على طوائف :

١ - منها ما يدل على حرمانها من الارض وتربة الدار :

١- وقد رواه الفضلاء : زرارة وبكير وفضيل ، وهريد ، ومحمد بن مسلم في الصحيح عن ابي جعفر عليه السلام وابي عبدالله عليه السلام ، منهم من رواه عن أبي عبدالله عليه السلام ، ومنهم من رواه عن احدهما عليهما السلام :

« ان المرأة لا ترث من تركه زوجها من تربة دار أو ارض الا ان يقوم الطوب والخشب قيمة ، فتعطى ربعها او ثمنها ان كان لها ولد من قيمة الطوب والجدوع والخشب »^(١) .

٢ - موسى بن بكير الواسطي : قلت لزارة : ان بكيراً حدثني عن ابي جعفر عليه السلام : « أن النساء لا ترث (المرأة) مما ترك زوجها من تربة دار ولا ارض الا ان البناء والجدوع والخشب فيعطى لصبيها من قيمة البناء ، فأما التربة فلا تعطى شيئاً من الأرض ولا تربة دارها » قال زارة : « هذا لا شك فيه »^(٢) . والظاهر اتحاد النقلين .

٣ - يزيد الصائغ في الصحيح : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن النساء هل يرثن الأرض؟ فقال : لا ولكن يرثن قيمة البناء . قلت : فان الناس لا يرضون هذا ؟ ! فقال عليه السلام : « اذا ولينا فلم يرضوا ضربناهم بالموط ، فان لم يستقيموا ضربناهم بالسيف »^(٣) .

بيان :

قد عبرنا عن سند الرواية الاولى بالصحيح مع وقوع ابراهيم بن هاشم في السند وعدم توصيفهم له بالثقة واكتفائهم عنه بالحسن . فانه ثقة على التحقيق اذ هو اول من اتى بأحاديث الكوفيين في

(١) الكافي ج ٢ ص ٢٧٢ باب ٢٨ حديث ٣

(٢) تهذيب ج ٢ ص ٤٦٩

(٣) الكافي نفس المصدر حديث ٨

« قم » حال حياة احمد بن محمد بن عيسى الأشعري الثقة المحقق ،
ذاك الرجل الذي كان شديداً ودقيقاً في النقل ، فانه اخرج الثقة احمد
بن محمد بن خالد البرقي عن قسم لأجل روايته عن الضعفاء ،
والقميون في ذلك العصرهم اساطين الحديث ومهرة الفن ، وقد تلقوا
روايات ابراهيم بالقبول .

مضافاً الى رواية ابنه على عنه وهو من كبار المشايخ وكذا رواية
سعد بن عبدالله وغيره من المشايخ وذلك خير دليل على توثيقه .

القول في فقه الحديث :

كلمة - الا - في الرواية الاولى استدراك لدفع التوهم . فان
استعمال - الا - في الاستدراك كثير . وان التوهم الذي يدفعه لا يمكن
ان يخطر ببال السامع بعد ذكر الجملة الاولى انها لا تروى من
فقه ، فصرح بالحكم بارتئها من قيمة الطوب والخشب .

كما دفع هذا التوهم : في الرواية الثانية بكلمة - لكن - .
- المطوب - بضم الطاء الاجو والمواحدة طوبة .

والظاهر من كلمة الارض في الرواية الاولى ما لا بناء فيها ،
بخلاف ما في الرواية الاخيرة فان الظاهر من كلمة الارض اعم من
ان يكون فيها البناء ام لا . . .

٢ - منها ما يدل على حرمانها من العقار :

١ - رواه زرارة ومحمد بن مسلم في الصحيح عن ابي جعفر عليه السلام :

« لا ترث النساء من عقار الأرض شيئاً »^(١) .

٢ - مارواه الأحول في الصحيح - كما في كشف اللثام والكفاية والرياض والجواهر عن ابي عبدالله عليه السلام :

« لا يرثن النساء من العقار شيئاً ولهن قيمة البناء والشجر والنخل »
يعنى بالبناء الدور ، وانما عني من النساء الزوجة^(٢) .

٣ - مارواه زرارة وابن مسلم في الصحيح عن ابي عبدالله عليه السلام :

« لا ترث النساء من عقار الدور شيئاً ولكن يقوم البناء وتعطى ثمنها أوبعها » .

قال : « وانما ذلك لئلا يزوجن النساء فيفسدن على أهل الموارث موارثهم »^(٣) .

٤ - مارواه أبان الاحمر في الموثق ، كما في الكافي وفي الصحيح كما في الفقيه^(٤) .

(١) الكافي نفس الباب حديث ٤ .

(٢) الفقيه .

(٣) الكافي حديث ٣ .

(٤) ص ٥٧١ .

قال : لا أعلم الا عن ميسربيا ع الزطى عن ابي عبدالله عليه السلام :
 قال : سألت عن النساء : ما لهن في الميراث ؟ فقال عليه السلام :
 « لهن قيمة الطوب والبناء والخشب والقصب ، وأما الأرض
 والعقارات فلا ميراث لهن فيها » قلت : فالثياب ؟ قال عليه السلام :
 « الثياب لهن نصيبهن » . قلت : كيف صارذا ولهذه الثمن ولهذه
 الربع ؟ قال : لأن المرأة ليس لها نسب ترث به وانما هى دخيل
 عليهم ، وانما صار هذا كذا ؟ ثلاثا تزوج المرأة فيجىء زوجها .
 أو ولدها من قوم آخرين فيزاحم قوماً آخرين في عقارهم » .

٥ - مارواه زرارة ومحمد بن مسلم في الصحيح كما في المختلف
 والمسالك عن ابي جعفر عليه السلام :

« النساء لا يرثن من الأرض ولا من العقار شيئاً » ^(١) .

اقول : وهذه نفس الرواية الأولى من هذه الطائفة .

٦ - كتب الرضا عليه السلام الى محمد بن سنان فيما كتب في

جواب مسأله :

« غلة المرأة أنها لا ترث من العقار شيئاً الا قيمة الطوب والنقص
 لأن العقار لا يمكن تغييره وقلبه ، والمرأة قد يجوز أن يقطع ما بينها
 وبينه من العصمة ويجوز تغييرها وتبديلها ، وليس الوالد والولد كذلك
 لأنه لا يمكن التفصى منهما ، والمرأة يمكن الاستبدال بها فيما يجوز
 ان يجىء ويذهب ، كان ميراثه فيما يجوز تبديله وتغييره اذ - اذا

(١) الكافي حديث ١ ورواه في التهذيب .

خ د - اشبهها وكان الثابت الحقيم على حاله كعن - لمن خ د -
كان مثله في الثبات والقيام»^(١).

٧ - ما رواه مثنى بن عبد الملك بن اعين في الموثق عن احدهما
عليهما السلام :

« ليس للنساء من الدور العقارشيء »^(٢).

كذلك في الكافي ولكن في التهذيب الراوى عن الامام عليه السلام
هو نفس عبد الملك ومثنى يروى عنه وهو المعتمد .

٨ - ما اورده في صدر البحث عن رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم بواسطة الامام ابي جعفر عليه السلام .

٩ - ماورد في كلام سليمان الذي يكشف عن صدوره عن رسول
الله بطرق الصحابة .

الكلام في فقه الحديث :

قال الجوهري : العقار بالفتح الأرض والضياح والنخل ومنه
قولهم : ماله دار ولاعقار . ويقال : في البيت عقار حسن . اي متاع
وامانة .

وقال الجوزي : للعقار بالفتح الضيعة والنخل والأرض ونحو
ذلك ومنه الحديث : فرد عليهم ذراويلهم وعقار بيوتهم . وقيل : متاع

(١) التهذيب ج ٢ ص ٤١٨ .

(٢) الكافي حديث ٩ .

بيوتهم وادواته وقال الفيومي : العقار مثل سلام ، كل ملك ثابت له اصل كالدار والنخل ، قال بعضهم : وربما اطلق على المتاع .

اقول : ذكر الدار والنخل مثالا للملك الثابت الذي له اصل في كلام الفيومي لايفيد حصر معنى العقار بهما فيشمل العقار للضيعة ايضاً لأنها ثابتة ولها اصل ، فلاختلاف في تفسير العقار في كلام هؤلاء اللغويين وخلاصة ماذكروه ان لفظ العقار يأتي لمعان :

١ - المتاع ، ولايراد ذلك مما ورد في الروايات اذ العقار بهذا المعنى المنقول ويجوز تغييره ، مع ان افادته لهذا المعنى ليس في حال الإطلاق بل حال اضافته الى البيت او الدار .

٢ - الدار ، ولايراد ذلك منه بقرينة اضافة الى الدور في النص الثالث .

٣ - النخل ، ولايراد ذلك بقرينة الحديث الثاني فقد وقع الشجر والنخل في قبالة .

٤ - الأرض ، ولايراد ذلك عند اضافته الى الأرض كما في النص الاول .

ضرورة تغاير المضاف والمضاف اليه ، وكذا حين وقع المعطوف بينهما ، كما في النص الرابع فان الظاهر التغاير بين المعطوف والمعطوف عليه .

ولابأس بارادة الأرض منه عند الإطلاق ، كما في النبوي الكريم ليكون من الالفاظ التي اذا افرقا اجتماعا في المعنى ، واذا اجتماعا افرقا فيه .

فاذا اجتماعا يكون المراد من العقار الضيعة، وهي الأرض العامرة التي تنفع صاحبها ، سواء اكانت مزروعة أو مشجرة أو مبنية ليكون المراد منه الأرض الواقعة تحت بناء الدور .
كما أن الظاهر من قوله عليه السلام: عقار الأرض ، هو العامرة من الأرض بقرينه بقية النصوص .

وأما قوله عليه السلام : وأما الأرض والعقارات ، فاما من قبيل عطف الخاص على العام ، أو يراد من الأرض ، البائرة ، بقرينة اتیان العقارات بلفظ الجمع ، وهي الاراضى العامرة ويشهد له قانون الاجتماع والافتراق في اللفظ ، ويشهد لما ذكرنا قوله عليه السلام في الطائفة الاولى : « من تربة دار أو ارض » فان تربة الدار عقار الدار . فتبين اتفاق الطائفتين بحسب الدلالة وهي أن المرأة لا ترث من الأرض شيئاً ، باثرة أكانت أم عامرة، مزروعة كانت أو مشجرة أو مبنية. وأما قوله عليه السلام « ليس للنساء من الدور والعقار شيء » فالظاهر أنه من قبيل عطف العام على الخاص فيكون المراد من الدور الأرض الواقعة تحت البناء ، ويشهد لذلك ما يدل فيها على ان المرأة ترث من قيمة الطوب والبناء والخشب والقصب . . .

والنقض بالكسر ، المنقوض ، جمع انقاض ، قاله الجوهري ونقض البناء هدمه قاله الجزري . وقال الفيومي : النقص مثل قفل وحمل بمعنى المنقوض . واقتصر الأزهري على الضم ، قال : النقص اسم البناء المنقوض اذا هدم ، وبعضهم يتقصر على الكسر ويمتنع

الضم والجمع نقوض . . .

وفصل في المنجد وقال : النقض بالكسر اسم البناء المنقوض
إذا هدم، جمع : أنقاض ونقوض والنقض بالضم، ما انتقض من البنيان
جمع : أنقاض ونقوض . . .

أقول : ان النصوص التي تدل على الحرمان عيناً وقيمة وكذا
التي تدل على الحرمان عيناً فقط ليست في مقام الحصر كما هو الظاهر
منهم بل يشير في كل واحدة منهما الى شيء ، ويشهد لذلك الحديث
الرابع حيث ان الراوى بعد سؤاله عن ارث النساء وجواب الامام
عليه السلام لم يفهم الحصر من جوابه عليه السلام فلذا سأل عن حكم
ارث الثياب ، فلا تعارض بينهما .

٣ - ومنها ما دل على ما حرمت منه بلفظ القرى والدور:

١ - زرارة في الصحيح عن ابي جعفر عليه السلام :
« ان المرأة لا ترث مما ترك زوجها من القرى والدور والسلاح
والدواب شيئاً ، وترث من المال والفراش والثياب ومتاع البيت ،
مما ترك ، ويقوم النقض والابواب والجذوع والقصب فتعطى حقها
منه » (١).

٢ - زرارة وطربال في الصحيح عن ابي جعفر عليه السلام :

« ان المرأة لا ترث مما ترك زوجها من القرى والدور والسلاح والدواب شيئاً ، وترث من المال والرقيق والثياب ومتاع البيت ، مما ترك ، ويقوم النقض والجذوع والقصب فتعطى حقها منه »^(١) .
والنصان واحد بدليل اتحاد الراوى والمروى عنه والمتن .
والاختلاف فيهما في الفرائس والرقيق غير مضر وكذا سقوط الابواب عن الثانى .

فقه الحديث :

المراد من القرى والدور أراضيها بقرينة الحكم في النص بانها ترث من قيمة النقض والجذوع والابواب والقصب .
ويفسرها ايضاً قوله عليه السلام في الطائفة الاولى : « تربة دار »
وفي الطائفة الثانية : « عقار الدور » فهذه الطائفة غير مختلفة في الحكم والمدلول من الاوليين .
وأما اشتماله على ما لم يفت به أحد كحرمانها في السلاح والدواب عيناً وقيمة فاما يستلزم الوهن في النص وسقوطه عن الحجية أو سقوط تلك القطعة عن الاستدلال .

قال الشهيد الثانى في المسالك : وما اشتمل عليه من الزيادة منقضى بالاجماع . وحمله بعضهم على ما يجىء به الولد من السلاح كالسيف ، وهلى ما أوصى به من الدواب او وقفه او عمل به ما يمنعه

من الارث، ولا يخفى كونه خلاف الظاهر الا ان فيه جمعاً بين الاخبار وهو خير من اطراحه راساً .

اقول : حمل الرواية على هذه المعانى البعيدة ، لحد مصاديق الطرح وعبر عنه بلفظ الجمع وانا لانوافقة في هذه الكلية ، من أن الجمع مهما أمكن أولى من الطرح كما ثبت في محله ، ثم ان المستفاد من النص أحكاماً ثلاثة :

١ - حرمان الزوجة عيناً وقيمة من القرى والدور .

٢ - حرمانها عيناً فقط وارثها من قيمة النقص والأبواب والجنوع والقصب .

٣ - ارثها من عين المال والفراش والرقيق والثياب ومتاع البيت . وهو المستفاد من رواية ميسر ببيع الزطى ، تلك الرابعة من الطائفة الثانية . ويستشعر ذلك من العلة التي ذكرت لارثها من عين المنقولات في التعليل الوارد في السادسة من الثانية .

٤ - ومنها ما دل على حرمانها مما ورد بلفظ الرباع :

١ - محمد بن مسلم في الصحيح : قال ابو عبد الله عليه السلام : « تراث المرأة من الطوب ولا تراث من الرباع شيئاً » قلت : تراث من الفرع ولا تراث من الأصل شيئاً ؟ ا فقال :

« ليس لها منهم سبب تراث به ، وانما هي دخیل عليهم فتراث من الفرع ولا تراث من الاصل ولا يدخل عليهم داخل بسببها » (١) .

(١) الكافي حديث ٥ واللفظ له ، التهذيب .

٢ - يزيد الصائغ في الصحيح : سمعت ابا جعفر عليه السلام

يقول :

« ان النساء لا يرثن من ربا ع الارض شيئاً ولكن لهن قيمة الطوب والخشب » . قلت له : ان الناس لا ياخذون بهذا ، فقال عليه السلام : « اذاولىناضر بناهم بالسوط ، فان انتهوا ، والاضر بناهم بالسيف عليه » (١) .

وهذه الرواية هى نفس الرواية الثانية المذكورة في الطائفة الاولى لأجل اتحاد الراوى والمروى عنه والمسألة ، والاختلاف جاء من جانب النقل بالمعنى .

فقه الحديث :

قال الخليل في كتاب العين كما في كشف اللثام :

الربع : المنزل سمي ربعا لأنهم يربعون به اى يطمثنون ، ويقال : هو الموضع الذي يرتبعون فيه في الربيع ، وقال الأزهرى ابو عبيد عن الأصمعى : الربع هو الدار بعينها ، حيث كانت والمربع ، المنزل في الربيع خاصة ، وقال الفارابى الربع هو الدار بعينها حيث كانت... وقال الجزرى : الربع المنزل ودار الإقامة والوطن متى كان ، وبأى مكان كان ، جمع : أربع ورباع ثم قال وربع القوم محلهم)... وقال الجوهري : الربع : الدار وجمعها رباع... وقال الراغب : ربع فلان وارتبع : أقام في الربيع ثم يتجاوز

(١) الكافى حديث ١٠ ، التهذيب .

به في كل اقامة وكل وقت حتى يسمى كل منزل ربعاً وان كان ذلك في الاصل مختصاً بالربيع وكان ابن منظور أخذ من الراجح حيث قال: الربع المنزل ودار الاقامة والوطن متى كان وبأي مكان كان جمع أربع ورباع وربيع القوم محلتهم) . . .

وقال الفيومي : الربع محلة القوم ومنزلهم والجمع رباع .
اقول : المستفاد من كلام هولاء ائمة اللغة أن استعمال الربع في المحلة انما هو حال اضافته الى القوم أو القبيلة ولكن (الربع) اذا استعمل وحده يراد منه الدار :

اذن هذه الطائفة لا تختلف دلالة عن الطائفة الثالثة لأن القرى والدور ربع القوم ومنازلهم .

وغير خفى أن الرواية الأولى جعل فيها الرباع أصلاً والطوب الموجود فيها فرعاً وكذا قوله عليه السلام : ثرت المرأة من الطوب وقوله عليه السلام : في الثانية : « ولكن لهن قيمة الطوب والخشب » .
تفيد أن المقصود من الرباع في هذه الطائفة هو الأرض الواقعة تحت البناء ، أو الأجنبية أعنى عقار الدور ، وان استعمال الربع في المنازل الربعية التي كان مخيمة ، مؤيد لارادة الأرض .

ثم ان قوله عليه السلام في الرواية الثانية : « ولكن لهن قيمة الطوب والخشب » يبين ما أجمل من قوله في الرواية الأولى : « ثرت المرأة من الطوب » أي قيمته .

وهذه الجملة تفيد تعلق حقها من القيمة بالعين لا بالذمة .

فقد تهلور أن الطوائف الأربع غير مختلفات بحسب الدلالة وإن كانت مختلفة بحسب الألفاظ .

كما انه ليس في الطائفة الأخيرة ما يدل على الحصر ليوهم التعارض وإن كانت هي مثل الطائفة الثالثة اخص مدلولاً من الأولى والثانية .

هـ - ومنها ما يدل على حرمانها بلفظ الدور والضياع :

محمد بن مسلم وزرارة عن أبي جعفر عليه السلام :
« إن النساء لا يرثن من الدور ولا من الضياع شيئاً إلا أن يكون
أحدث بناء فيرثن ذلك البناء »^(١).

والنص متجذع ما ذكرناه أوافي الطائفة الثانية لائحاد الراوى
والمرؤى عنه والمسألة واليك ذلك النص : « لا ترث النساء من عقار
الأرض شيئاً » والاختلاف في التعبير جاء من جانب النقل بالمعنى من
الراوى .

فقه الحديث :

قال الجوهري : الضيعة ، العقار والجميع ضياع . . . ومثله
القيومي .

وقال الجزرى . ضيعة الرجل ما يكون منها معاشه كالصناعة والتجارة

والزراعة وغير ذلك .

وقال في اقرب الموارد : الضيعة ، العقار والارض المغلة » ...

فقد تبين ان المقصود من الضيعة في النص : العقار ، بشهادة اتحاد النصبين ، وتصريح اكابر علماء اللغة .

ثم ان الاستثناء الواقع في النص يفيد ان المراد من الدوراراضيه ومن الجدير بالذكر أن الطوب والخشب ونحوهما في النصوص من بلب المثال ، فيشير الى أن المراد من أنقاض البناء ما كان له قيمة فالحكم شامل لكل ما يشتمل عليه البناء اذا كان له قيمة كالحديد ولذلك لم يتعرض بذكر الطين والجص اليابسين اللذين لم يبق لهما قيمة . فهذه الطائفة لم تختلف دلالة هن الطوائف الماضية .

٦ - ومنها ما اقتصر فيه على ذكر تعليل الحرمان :

حماد بن عثمان في الصحيح عن ابي عبدالله عليه السلام :
« انما جعل للمرأة قيمة الخشب والطوب ، لثلاث تزوجن فيدخل عليهم (يعني أهل الموارث) من يفسد موارثهم » (١).
ويقرب منه ما رواه محمد بن سنان ، من العلة في مكاتبته للرضا عليه السلام وهو السادس من الطائفة الثانية .

فقه الحديث :

كلمة - انما - ليست لبيان افادة الحصر ، بل ذكورت مقدمة لبيان

افادة علة ارث المرأة من القيمة ، نظير مارواه ابن سنان من العلة .
 كما أن المقصود من المرأة في النص هو الزوجة بشهادة قوله
 عليه السلام « ثلاثيتزوجن » وسائر نصوص الباب .
 فهذا النص أيضاً غير مختلف بحسب الدلالة مع السابقين ، بل
 مؤيد لها .

٧- ومنها ما يدل على أنها تراث من العين من جميع التركة:

وهي رواية واحدة :

فضل بن عبد الملك وابن ابي يعفور عن ابي عبد الله عليه السلام
 في الصحيح : سألته عن الرجل هل يرث من دار امرأته او أرضها
 شيئاً : او يكون ذلك بمنزلة المرأة فلا يرث من ذلك ؟ فقال :
 « يرثها وترثه من كل شيء ترك وتركت »^(١).

بيان :

اللف والنشر يقتضي أن تكون العبارة هكذا : « من كل شيء تركت
 وترك » وكون اللف والنشر مشوشاً ، خلاف فصاحتهم عليهم السلام
 وكونهم في مقام بيان الحكم والجواب عن السؤال ، فالنص لا يخلو
 عن خلل في مثله .

ويظهر من سؤال الراوى أن حرمان المرأة من دار زوجها أو
ارضها من جانب الارث كان امراً ثابتاً عنده فابن ابي يعفور من فضلاء
صحابتهم عليهم السلام .

ثم ان الرواية مطروحة لكونها خلاف السنة القطعية ، وعرض
عنها الاصحاب ، فأصالة عدم الخطأ في النقل الذي هو أصل عقلاني
غير جارية فيها فهي ساقطة عن الحجية والخلل الموجود فيها يكشف
عن خطأ أحد رواتها في النقل .

قال الصدوق في ذيل هذه الرواية :

« هذا اذا كان لها منه ولد ، فان لم تكن لها منه ولد ، فلا تروى
الأصول الاقيمتها » وذكر كلام ابن اذنيه الاتى شاهداً لحمله على ذلك
وتبعه الشيخ في التهذيب .

أقول: حمل النص على هذا المعنى نوع الطرح فان صريح النص
أن متعلق الحكم جنس الزوجة كزوجة لوقوعها في قبال الرجل ولعله
لذلك حمله الشيخ في الاستبصار ، اما على التقية ، او بتخصيصها
بالأخبار المتقدمة .

قال في الرياض : « ان التخصيص مناف لسياق الرواية فالحمل
على التقية أولى » .

تذنيب :

قال الصدوق في الفقيه عن ابن اذينة في النساء :

« إذا كان لهن ولد اعطين من الريع » . . .

اقول صراحة هذا الكلام في الارث غير مسلم ، فلان الاعطاء اعم من ذلك ، فيكون مجملا ، فليس له صدرا واذيل بفسره ، وعلى افتراض ظهوره فذلك لا يدل على مذهبه ، اذ من المحتمل انه حكى مذهبه غيره في كلام سقط ما اختلف به ومن المحتمل انه ارشاد الى الوصية الى المولدة التي لها ولد . . .

هذه جملة من الأخبار الواردة في المسألة عن ائمة اهل البيت عليهم السلام ، فيجب الدخول في البحث واختيار الحق بعون الملك العلام .

اختيار الحق في المسألة :

فنقول : انه الكلام في ارث الزوجة عن زوجها يقع في مباحث ، لأن البحث قد يكون في ما تحرم منه ، وقد يكون فيمن تحرم ، والثالث فيما ترث .

البحث الاول فيما تحرم منه

فنقول : ان الحق الحقيقي بالتحقيق في المسألة هو الاول اعنى حرمانها من نفس الارض عيناً وقيمة سواء اكانت بياضاً او مشغولة بزراع او شجر او بناء وفاقاً لمن سمعته من القدماء والعلامة في المختلف والقواعد والتحرير ، والشهيد في الدروس واللمعة ، وصريح الرياض والجواهر وظاهر كشف اللثام .

ولعلك تذكر كلام الشيخ في النهاية من كونه اظهر في المذهب وادعاء الاجماع عليه في الخلاف .

ومن نظر الى نصوص الباب يرى صراحة الطائفة الاولى دليلاً لهذا القول وظهور الطائفة الثانية فيه وان الطوائف الأخرى شاهدة لهما .
واما صحيح ابن ابي يعفور فعلى فرض صلاحيته للحجية فهو عام ونصوص الطائفة الأولى خاص يقع التخصيص بينهما .

وبذلك تبين ضعف القول الثانى الذي هو مختار المفيد وابن ادريس وغيرهما من اجل عدم دليل له ووجود دليل بل ادلة على خلافه .
قال العلامة في المختلف :

قول شيخنا المفيد لما فيه من تقليل التخصيص فان القرآن دال على التوريث مطلقاً ، فالتخصيص مخالف وكما كان اقل كان اولى ...

اقول ليس فيه تقليل التخصيص فان الخارج من عموم الكتاب على القول الأول هو الأرض . وان الخارج منه على قول المفيد الرابع والدور والمساكن ، وعلى فرض كون المراد من العناوين الثلاثة معنى واحد فالخارج عن العموم على القول الأول أيضاً معنى واحد . مضافاً الى ان التخصيص تنويحي لافرادى فكما يعد خروج الأرض المقيدة بالبناء تخصيص واحد بنوع واحد ، كذلك خروج مطلق الأرض مرة واحدة يعد تخصيصاً بنوع واحد وان تفاوت النوعين بحسب الافراد قلة وكثرة لا يوجب التقليل ولا التكثير بحسب مفهوم النوع .

والمعجب من صاحب الرياض حيث سلم قلة التخصيص ولكنه أجاب بأنه ليس بوجه بعد قيام الدليل على كثرة التخصيص .

فروع

- ١ - كما تحرم الزوجة من الأرض كذلك تحرم مما تكون كامنة فيها بحسب اصل الخلقة كالمعادن والمياه ، لصدق الأرض عليها . واما الكنزوما جعلته يد البشر فيها فلا ، لعدم صدق الأرض عليه .
- ٢ - تحرم من اراضى الأنهار والقنوات والترعات والابار ، دون المياه الفعلية الموجودة فيها حال موت الزوج ، ودون ما فيها من الاسماك ، وما يخرج بالفوص ، لعدم صدق العقار والارضى عليها .
- ٣ - لافرق في الارض بين ان تكون ملكاً للزوج او كانت بيده من باب الخراج على الطريق الممضى من الشرع فان اطلاق لفظ

— الشيء — في قوله صلى الله عليه وآله وسلم: «لا ترث من العقار شيئاً» يشمل حق اولويته على الارض ايضاً .

٤— لو باع الزوج ارضاً يبيع ، كان للمشتري فيه الخيار ، وقبض الثمن ثم وقع الفسخ من جانب المشتري بعد وفاة البائع ، فهل ينتقل حق الزوجة من الثمن الى الأرض فتملك منها ام يبطل حقها بخروج الثمن عن سلطة الورثة ؟ قولان . ويظهر من الجواهر اختيار الاول .
وبدل على الاول ان الارض خرج عن ملك الزوج في زمان حياته ودخل الثمن في ملكه ، والزوجة ورثت الثمن كسائر الورثة ، كما ان الارض دخلت في ملك المشتري .

والفسخ اوجب خروج العوضين عن ملك الطرفين ودخولهما في ملك الاخر ، فالارض ليست بارث للورثة وانما جعلت لهم بملكية جديدة وان كان السبب سبق ملكيتها لمورثهم ، وذلك لا يوجب التوريث . واحتج للقول الثاني بأن الفسخ ليس بعقد جديد ليوجب تبديل حق الزوجة من الثمن الى الارض فلا يشبه اشتراء جديد للارض بل ، هو ابطال للمعاملة وجعل الانتقال المتزلزل كالعدم .

مع ان السلطة المطلقة للورثة على الثمن وملكيتهم له كانت موقوفة بعدم الفسخ .

ويُرد عليه : ان الفسخ وان كان ليس بعقد جديد ولكنه يوجب نقلاً جديداً وملكية جديدة فان الارض بعد العقد وقبل الفسخ كانت ملكاً للمشتري بجميع منافعتها بلا شك ، كما كان الثمن ملكاً للبائع ثم لورثته .

واما قوله ان الفسخ ابطال للمعاملة وجعل الانتقال المتزلزل كالعدم، فلا يخفى ما فيه، فان اريد منه الكشف عن عدم خروج الارض عن ملك البايع وعدم دخول الثمن في ملكه فهو باطل . اذ يستلزم منه عدم ملكية المشتري للأرض والورثة للثمن بحسب الواقع بعد العقد وضمن المشتري لاستيفاء منافعها ولم يقل به احد . وان اريد منه النقل بسبب الفسخ ، فذلك موجب لحصول ملكية جديدة للثمن للمشتري والارض للورثة ويتعلق بها حق الزوجة . وبذلك تبين الفساد في قوله: ان السلطة المطلقة للورثة على الثمن وملكيتهم له كانت موقوفة بعدم الفسخ فان ملكيتهم للثمن لم تكن موقوفة على الفسخ بل كانت حاصلة لهم قبل ، وبذلك تبين حصول السلطة لهم بمعنى حصول الملكية وذلك كاف للنقل الجديد فالأقوى هو القول الاول .

٥ - لو اشترى الزوج أرضاً ببيع فيه الخيار للبايع ثم توفي فهل تراث الزوجة، وجهان، من اطلاق الأرض ولفظ الشيء ، ومن احتمال الانصراف الى الملك الثابت دون المتزلزل، فتراث من عينها. ولكن هذا الاحتمال مندفع بالعموم الثابت في النص فلا تراث منها .

٦ - الأظهر أنها لا تراث من حق الشفعة لأن المراد من حق الشفعة سلطنة الشريك على اخذ الشقص لنفسه ، واذا لم تكن الزوجة شريكة في الأرض فليس لها ذلك .

وبعبارة اخرى ان حق الشفعة من توابع تملك الأرض ، وحيث ليس لها تملك المتبوع وميراثه، فليس لها ملكية التابع وميراثه .

٧- لو باع الزوج ارضاً بالخيار فكما ترث من الثمن ترث من الخيار،
والاخذ بالخيار يوجب ملكية جديدة لها ، فى الأرض كما تبين آنفاً .
٨ - لو اشترى الزوج أرضاً بخيار للبائع ، فمات الزوج ، ثم
فسخ البائع واسترد الأرض ورد الثمن، فهل ترث المرأة من الثمن أم
لا ؟ وجهان بل قولان : اختار الأول منهما شيخ الشريعة الاصفهاني
والثاني سيد الطريقة الطباطبائي اليزدى وهو الاقوى .

لأن الزوجة لم ترث الأرض ولم تكن مالكة لها بل كانت ملكاً
لسائر الورثة دونها فاذا رجعت الأرض الى البائع رجع الثمن الى
الورثة، فليس لها حق فيه، فأن الثمن كان بازاء الأرض وعوضها فيدخل
في ملك من خرج عن ملكه المعوض .

ونضيف على ذلك ونقول :

ان الفسخ وان لم يكن معاوضة جديدة بل كان حلاً للعقد ، لكنه
يؤثر من حينه لامن حين وقوع العقد ويوجب انتقال كل من العوضين
الى المالك الفعلى للعوض الاخر وان المفروض ان مالك الأرض كان
هو الورثة دون الزوجة ، فعوضها الراجع بالفسخ يعود اليهم .

٩- لو باع الزوج ارضاً بالخيار للمشتري وملك الثمن ومات ثم
فسخ المشتري فالأظهر انها تملك من الأرض حقها بازاء ما قبله من الثمن
وغير خفى ان ملكيتها للأرض ليس من اجل الارث بل من اجل
تملكها للثمن بمقدار حقها فيه وصيرورة الأرض بدلا عن الثمن فكأنها
اشترت بمقدار حقها من الثمن أرضاً جديدة .

وقد عرفت ان الفسخ مؤثر من حينه .

١٠ - لارث من الأسماك المخبوة تحت الأرض اذا اظهرت بعد

وفاة الزوج ، فانها كالمعادن لا ترث منها شيئاً .

ولكن ترث من الأسماك الواقعة فى العيون اذا حدثت بعد وفاة

زوجها . لانها ورثت من بويضاتها الموجودة فى العين حال وفات

الزوج فحكمها حكم الاسماك الموجودة فى العين المملوكة حال

وفات الزوج او الموجودة فى الشبكة فى البحر .

فالاسماك على ثلاثه اقسام لا ترث من قسم واحد منها .

البحث الثانى فى من تحرم

فصل الصدوق فى الفقيه بين ذات الولد وغيرها وقال باختصاص
الحرمان بغير ذات الولد وبه قال الشيخ فى النهاية والتهذيب ، وتبعه
ابن البراج ، كما فى المختلف ، وابن حمزة فى الوسيلة ، والمحقق
فى الشرايع ، والعلامة فى المختلف والقواعد والتحريم ، والشهيد فى
اللمعة والدروس ، ومال اليه الشهيد الثانى فى المسالك . خلافاً للكلينى
والمفيد والمرضى والشيخ فى الخلاف والاستبصار ، وابن ادریس
والمحقق فى النافع ، حيث اطلقوا الحكم بالحرمان ولم يفرقوا بين
ذات الولد وغيرها وعليه جمهور المتأخرين ، وهو الأقوى .
لنا بعد الاجماع الذى ادعاه فى الخلاف والسرائر ، اطلاقات
الاخبار وعمومها الذى ليس له مخصص .

قال فى الخلاف : دليلنا اجماع الفرقة واخبارهم . الظاهر منه
ثبوت الاطلاق عنده من الاخبار وعدم وجود مقيد لها عنده وبذلك تبين
ثبوت الاطلاق لعقد الاجماع الذى ادعاه .

ويظهر ذلك من كلام المفيد وقد نقلناه ونعيد محل الشاهد قال رة:
وهذا منصوص عليه عن نبي الهدى عليه السلام والائمة من عترته
عليهم السلام . . . وقد صرح ابن ادریس بالتسوية قال فى السرائر :

وهو الذى يقوى عندى اعنى ما اختاره فى الاستبصار لان التخصيص يحتاج الى ادلة قوية ، والاجماع على انها لا ترث من نفس التربة والرباع والمنازل شيئاً ، سواء كان لها من الزوج ولد او لم يكن وهو ظاهر المفيد فى المقنعة والسيد فى الانتصار .

اقول بل صريح المفيد لانه اتى بذكر الولد قبل كلامه هذا وبعده ولم يأت فيه بذكر الولد ولا ارجع الضمير اليه .

وانت بعد النظر الى طوائف الاخبار التى ذكرناها لا تجد فى احد منها ذكر الولد بل كلها مطلقة والمعصوم كان فى مقام البيان وترك الاستفصال حاصل فى بعضها . ومما يؤيد ذلك ان لفظ الولد ورد فى صحيح الفضلاء الذى ذكرناه فى الطائفة الاولى ، ولكن فى بيان ارث ماترث من القيمة حال وجود اطلاق لما قبله الحاكم بعدم ميراثها من تربة دار لو ارض .

ثم ان التعليقات الواردة خيردالة على ذلك فانها تدل على ان حلة حرمانها من الأرض وميراثها من قيمة غيرها انما هو اتخاذا الزوج الذى هو خطر على الورثة لا فقدان الولد . فالحكم بحرمانها من الارض من حيث انها مراة لامن حيث انها فاقلة للولد .

ويشهد لذلك كلام ابن ابي يعفور فى الصحيح الذى ذكرناه . ثم ان سؤال الراوى فى موثق ابان الاحمر بقوله : كيف صارذا ولهذه الثمن ولهذه الربع؟ وجواب المعصوم منه صريح فى التسوية بين ذات الولد وفاقدته فى الحرمان .

وكذا قوله عليه السلام فى صحيح الفضلاء : فتعطى ربعها او ثمنها

ان كان لها ولد. والعجب ممن قال بالاطلاق كيف لم يستدل بهما فانهما صريحان في ذلك .

تذنيب :

ما يمكن ان يكون، مقيداً للاطلاقات ومخصصاً للعموم ومعارضاً للخصوص ، ما حكى من كلام ابن اذينة، وقد عرفت ما فيه واحتمال كونه من كلام الامام بعيد في الغاية مع كثرة اهتمام اصحاب المعصومين عليهم السلام بخصوصيات النقل عنهم. فكونه من كلام المعصوم مشكوك فيه عندهم او ثابتاً عدمه لديهم ، فلا يجبر ارسالها بالشهرة مع انه لاشهرة للقول بالتفصيل كما في الجواهر .

قال السبزواري في الكفاية : « وفي متنه ايضاً اجمال اذ ليس فيه الاعطاء من كل المتروكات ولا من كل ما فيه الخلاف والنزاع ، ولا فيه ان الاعطاء على سبيل الاستحقاق او الاستحباب ، وليس فيه دلالة على كونه من الزوج الميت ، والنساء فيه اعم من الزوجة » .
اقول : ظاهر كلام ابن اذينة ان الاعطاء على سبيل الاستحقاق او الوجوب فانه جملة خبرية في مقام الانشاء .

حجة القول بالتفصيل :

قال في المختلف : لنا عموم القران خرج منه ماورد من اشياء المعينة فيبقى الباقي على عمومه ثم هذه الاشياء لما وردت ما ينافيها

وامكن الجمع بينهما بحال عدم الولد ، وورد به النقل ، وجب
المصير اليه ليخرج الأدلة عن التعارض . . .

اقول : لاشك في التمسك بعموم العام عند اجمال المخصص
في الزائد على القدر الميقن فاذا كان الخاص مبيناً كما في المقام فلا وجه
للتمسك بعموم العام .

ثم ان كان المقصود من المنافي هو صحيح ابن ابي يعفور فقد
عرفت عدم صلاحيته للحجية وعرفت ما في كلام ابن اذينة فثبت عدم
ورود حجة عموماً ولا خصوصاً على خلاف الاطلاقات ، كما صرح به
الشيخ في الخلاف والمفيد في المقنعة .

البحث الثالث في ما تراث

وهو اما قيمة اوعين فالكلام يقع في مقامين :

المقام الاول في ارثها من القيمة فنقول انها تراث من قيمة البناء كما ورد في بعض النصوص وفصلها بعض آخر بالطوب والخشب والجدوع والقصب والنقض .

واما قوله عليه السلام في بعض الروايات وهي الاولى من الطائفة الخامسة : « فيرثن ذلك البناء » المحتمل ظهوره في ارث العين وكذا قوله عليه السلام في بعض آخر وهو الاولى من الطائفة الرابعة : « تراث المرأة من الطوب » فقد فسرا بما في نصوص اخرى بآراث القيمة .

واما الشجر والنخل فالأقوى انها تراث من قيمتها ايضاً لصحيح الاحول ، هو الثاني من الطائفة الثانية .
قال في المسالك :

« ان هذا الحكم موقوف على صحة سندها » وقد عرفت تصريح جماعة بصحته ، مع ان التصريح بهما مشهور بين المتأخرين ولأدليل لهم سوى هذه الصحيحة ولو كان هناك اعراض عنها من القدماء لم يستند

اليها المتأخرون .

واما عدم تصريح الشيخ بهما فى النهاية فلا يدل على الاعراض
فلذا حمل الشهيد (رحمة الله عليه) قوله : « من الالات » على ما يعم
الشجر ، فالشهيد كان مطمئناً بنبوت ارثها من قيمة الشجر عند الشيخ .
ويبعد جداً ان يقول بارثها من العين فى الشجر ولم يشر الى ذلك
فى النهاية ولا فى الخلاف ، ويؤيده عدم اشارة المحقق الى ذلك
فى الشرائع ايضاً ، ولو كان هناك اجماع او اتفاق او شهرة بل قول
فى القدماء فى انها ترث من عين الشجر والنخل مع كثرة الابتلاء بهما
فى العراق لبان والعدم دليل على العدم .

ويشعر بعدم قولهم بارثها من عين الشجر قول المرتضى فى اصل
المسألة اذ عول عليه على الاجماع لاعلى الاخبار كما فى المسالك .

فروع

١ - لافرق فى البنائات ، تلك التى ترث الزوجة من قيمتها بين
ما يسكنها الزوج وما لا يسكنها سواء اكانت دوراً او حمامات او خانات
او دكاكين او طواحين ونحوها ، مما لا ترث من الارض الواقعة تحتها
لاطلاق البناء وعموم الانقاض والجنوع .

٢ - تشمل البناء لكل ما جعل فيها من الابواب والشبابيك والميازيب
والاسطوانات وكذا تشمل الحديد والوتاد والحبال المشدودة فيها
وكذا ما جعل للتزين فيها من الرخام والقاشانى والمرايا والنقوش

وكذا الذهب او الفضة ونحوهما مما زخرت بهما الجدران
والسقوف .

٣- لاتشمل البناء البيوت المحفورة فى الجبال او فى الارض ، اذا
لم يستعمل فيها شىء من الانقاض وكذا الحال فى الانفاق والمطامير
والسراديب المسماة بالسن اذا لم تكن فيها بناء .

٤ - الظاهر عدم شمول الجذع للجنودع المنصوبة لحمل الكرم
فان المتبادر من الجنودع ما كانت داخلية فى البناء وتعد جزءاً من
اجزائها .

٥ - الظاهر دخول الحياض والخزائن والابار المبنية فى البناء
وفى دخول الظروف المثبتة فى الحمامات او فى المطابخ وبعض
الدكاكين تردد، وان كان الاظهر دخولها عرفاً فى البناء كما يحسب قيمتها
عند قيمة البناء .

٦ - قال النراقى فى المستند : لو كان للزوج بيت فوقانى وكان
تحتة من غيره ، فالظاهر توريثها من قيمة جميع البيت سقفه وارضه
لكونه بناء محضاً . اقول فهو ترث من ناطحات السماء ذواتها دون
الارض الواقعة تحتها . ومثلها البنائات الخشبية الواقعة على الاشجار
فى الاحراش وغيرها او البنائات الخشبية الواقعة على البحر مما لا يملك
الزوج الارض الواقعة تحتها .

٧ - هل يقوم البناء على هيئتها البنائية أم يقدر انفكاكها فتقوم
انقاضها منفردة ؟ وجهان ، من وجود لفظ البناء فى النصوص فتقوم

على هيئتها ومن الامر فيها بتقويم الانقاض والأطواب فيكون مفسراً للبناء .

ظاهر الأصحاب الاول كما قيل وسيرة المتشرعة عليه فعليه فيقوم البناء التي تستحق للبقاء ، لظهور لفظ البناء في استحقاق البقاء .

وقال في الجواهر: تقوم الآلات والشجر والنخل باقية في الأرض الى ان تنفنى مجاناً لأنها كانت فيها كذلك بحق ، وربما احتتمل ضعيفاً ان تقوم باقية فيها بأجرة لعدم ارثها من الأرض فتكون في غير ملكها فعليها الاجرة وهو مخالف لظاهر النصوص . . .

أقول عدم ارثها من الأرض لا ينافي ارثها من البناء والشجر حالكونهما باقيتين في الأرض ، لان ذلك من الحقوق المتعلقة بالبناء والشجروتوابعهما لا بالأرض .

وقال في المستند: « تقوم الأرض مجردة من البناء والغرس وتقوم مبنية مغروسة وتعطى حصتها من تفاوت القيمتين » .

وأورد عليه في الجواهر من امكان زيادة قيمة الأرض بملاحظة ما فيها من الغرس والشجر والنخل واستحقاقها لهذه الزيادة منافع لحرمانها من الأرض عيناً وقيمة . أقول وعليه يجب تقويم البناء بنفسها .

٨ - يقوم الشجر مستحقاً للبقاء في الأرض لعدم الصديق الاعلى مارسخ فيها وان حق البقاء في الأرض من توابع تعلق الحق بالشجر .

٩ - ظاهر النصوص تعلق حقها بالعين فيما تراث من قيمته اى في ماليتها ولا يتعلق بذمة الورثة وبدل عليه قوله عليه السلام : « فيرثن

ذلك البناء» فيما رواه ابن مسلم ووزارة فى الخامسة وقوله عليه السلام
فيما رواه ابن مسلم فى الطائفة الرابعة : « ترث المرأة من الطوب
ولا ترث من الرباع شيئاً » وكذا قوله عليه السلام فيه : « وترث من
الفرع ولا ترث من الأصل » . فان المتبادر من اسناد الارث الى عين
هو ذلك . ولكنه قال فى المسالك :

« ظاهر النصوص ان القيمة تجب على الوارث على وجه قهرى
لاعلى طريق المعاوضة » . ووافقه فى الجواهر والمستند مستدلا فى
الاخير بعدم تسلط الزوجة من اموال خاصة وان مدلول الأخبار وجوب
اعطاء القيمة ، وليس هناك أحد يتعلق به الوجوب الا الورثة .

اقول : يرد على الاول بان عدم تسلط الزوجة على المطالبة من
اموال خاصة لا ينافى تعلق حقها بالعين بنحو المالية ، فمالك العين اذا
اراد تملك حق مالية يكون فى العين ، يجب عليه اداء تلك المالية اعنى
القيمة من اى مال اراد فاعطاء الورثة حقها من القيمة تمليك وتملك
قهرى ويشهد لذلك وجوب التقويم فان ذلك من الاثار واللوازم للملكية
المالية لاجل ان تصير معلومة .

ويرد على الثانى ان وجوب اعطاء القيمة وجوباً نفسياً مطلقاً غير
مسلم غاية الأمر ان الزوجة احد شركاء الورثة فى الميراث ، وان
الشريك اذا اراد تملك حق لشريكه يجب عليه اداء قيمة ذلك الحق .
فلو اعرض الوارث عن التركة ورفع اليد عنها فلا دليل على
وجوب اعطاء القيمة عليه بل لو تلف البناء والاشجار او غضبها غاصب
فالقول بوجوب الأداء على الورثة لامستند له ، فلو كان حقها متعلقاً بذمة

المورثة لكن الوجوب باقياً نعم هدم الوارث للعين او ما هو نظير الهدم
يوجب انتقال حقها الى ذمته فانه اتلاف بحقها .

٢٠ - لو لم يكن الزوج مالكاً للأرض ، كأن يكون وقفاً او ايجاراً
ونحو ذلك ، لم ينقص من قيمة الشجر والبناء شيء .

١١ - لو تعذر اخذ حصتها من القيمة فهل لها ان تأخذ العين
مقاصة او يرفع امرها الى الحاكم لانه ولي الممتنع ، فيجبر الوارث
بالدفع او يبيع شيئاً من ماله ويدفع اليها القيمة ، او يكون لها الخيار
في الامرين ؟ وجوه .

اختار في المسالك الاخير واختار السيد البروجردى الاول .
أقول : وهو المتعين في صورة تعذر الرفع الى الحاكم أو عدم
بسط يده مع اجازته والا فالاشبه هو الثاني .

١٢ - لو أوجر البناء فليس لها حق في وجه الايجار اذا لمنفعة في
ملكية المالية فان ملكية المنفعة تتبع ملكية العين ، فان قلنا انها تملك
ما في ذمة الوارث فالامر أوضح .

١٣ - تشمل البناء لما بنى في الضياع والبساتين ويدل عليه لفظة
- بناء - منكرة في مارواه زراره وابن مسلم المذكور في الخامسة
في قوله عليه السلام : الا ان يكون أحدث بنماء الحديث حال سبق
الحكم فيه بحر مانها من الضياع .

١٤ - لو باع الورثة ما تعلق حقها بقيمتها تعلق حقها بعين الثمن
لانه صبرة عن نفس مالية البناء .

المقام الثاني في ماترث من العين .

ترث من أعيان جميع التركة حقها سوى ما وقع التخصيص به في السنة وهو حرمانها من الارض مطلقا ومن البناء والاشجار والنخل عينياً .

ويدل على ارثها من عين جميع التركة غير ما خصص به عموم الكتاب قوله عليه السلام :

« الثياب لهن نصيبهن » في موثقة أبان الاحمر وهي الرابعة من الطائفة الثانية . وقوله عليه السلام :

« وترث من المال والفرش والثياب ومتاع البيت مما ترك » في صحيح زرارة وهي الاولى من الطائفة الثانية . فترث حصتها من عين الاموال المنقولة مطلقا مما وقع التصريح بها في النصوص أم لا ، كالمجوهرات والكتب وغيرهما مستنداً بعموم الاية .

فروع

١- ترث من عين الآلات المعدة للبناء من الحجر واللبن والجذوع وأمثالها قبل اثباتها في البناء ، وأما ما كانت مثبتة في البناء وانتقضت بعد وفاة الزوج ترث من قيمتها ولكن ما كانت منتقضة قبل وفاته ترث من عينها فان الظاهر من الانقراض الموجودة في الاخبار ما كانت مثبتة في البناء حال وجود الزوج التصريح بالبناء ، في النصوص فيفسر

الانقاض وأمثالها من هذه الجهة .

فملاوجه لما ذكره المراقى فى المستند من أن التصريح بالانقض
فى الاختار يوجب تحويلها فى الحقيقة .

٢ - ترث من عين الأثمار غير المجنية على الأشجار وكذا الزرع
والخلف والأوراد الثابتة فى الحديقة والبذر غير التالف ، إذ لا يصدق
الشجر على أحدهما فان الظاهر من لفظ الشجر والنخل هو بذات الشجر
والنخل فلا يشمل للتمر والمطرب ، فعموم الآية فى الكل محكم .

وقال فى المستند : اذا كان الثمر متزوج والزرع غير بالغ حدد
الحصاد ، فهل يجب على الورثة إبقائهما إلى أن يثمر أم لا
بل لهم أن يهر بأخذ حقها ، أو الابتلاء مع أخذ أجره الأرض وللشجر ؟
اختار الأول فى المسالك ، والمظاهر هو الثانى ، لأن الأرض والشجر
صارا ملكين للورثة والنائب مسيطون على أموالهم .

أقول : بل الأقوى هو الأول فانها ورثتها وملكها حقها منها
حالكونها مستحقة للنزوج وللحصاد .

٣ - لو قلنا بعدم بطلان الاجارة بموت المستأجر فهى شريكة
مع الورثة فى الانتفاع عما استأجره زوجها من البنائات .

وأما الأرضين ففيه تأمل ، من حرمانها من الأرض مطلقا ومن أن
المستأجر من الزوج ليس نفس الأرض بل الانتفاع بها ، ولا نصراف
الأرض الواقعة فى النصوص إلى ما كان نفسها ملكا للزوج لا الانتفاع
بها هو الأظهر .

- ٤ - لو كان للزوج بيت فوقاني وخرب وبقي هوائيه فليظلهو توريثها من عين الميراث اذا يصلح عليه هو اذ دار لاهواء ارض .
- ٥ - لو بيع ما توث من قيمته بما يشبهه تملك حقها من عين الثمن لوقوع حصة منه فيه قبل ما لا ارثت من قيمته .
- ٦ - توث من عين الأشجار المقطوعة حال وفات الزوج وان كانت معدة للغرس لانصراف الشجر الى ما كان ثابتاً في الارض على ان المحكم عموم القام عند اجمال المخصص بحسب المفهوم ودورانه بين الأقل والاكثر ، ورجوع ذلك الى الشك في تخصيص زائدة المدقوع بأصله العموم .
- ٧ - لامانع من المحكم بلزتها من عين المياه الموجودة في الحياض والبرك والانتهار والقنوات والابار التي كانت يملكها المورث حال موته دون المتجددة بعده والوجه واضح . . .
- ٨ - توث حق الخيار وسائر الحقوق التي تقبل التوريث .
- ٩ - يتعلق حقها بعين ، يملكه الزوج من الحيوان والرقيق والاقمشة والثياب ودية قتله التي يدفعها القاتل الى الورثة .
- ١٠ - توث من عين الكنز وما يخرج بالغوص ومن عين الزرع فيما ملكه الزوج بالمقاسمة لعدم صدق الأرض ولا البناء ولا الشجر عليها .

تكميل :

هل التعليل الوارد في لسان النصوص لارثها القيمة من البناء وهو

مصلحة الورثة أنه من قبيل العلة او من قبيل الحكمة ؟
 فعلى الاولى تكون مخصوصة بصورة نفع الورثة فلو كان تورثها
 كذلك مضراً بالورثة أو ارثها للعين أنفع للورثة ، أَرْضُوا بِذَلِكَ ،
 تَرِثُ مِنَ الْعَيْنِ ، وَعَلَى الثَّانِي لَا تَرِثُ الْأَمْنُ الْقِيَمَةَ .
 اختار المحقق القمى فى جامع الشتات الأول لاستظهاره أن هذا
 الحكم من قبيل الرخصة لامن قبيل العزيمة .

ولكن الاقوى هو الثاني فان التعليل لبيان جعل الحكمة لأصل
 الحكم فهو ليس من قبيل الحقوق فان الظاهر من النصوص ان ذلك
 حكم شرعى ثابت نظير حرمانها من الارض فانها محرومة منها حتى
 صورة انتفاع الورثة لشركتها فيها فليس التعليل الوارد فى النصوص
 بالسنة مختلفة من قبيل العلة لتكون معممه للحكم ، او مخصوصة ،
 كالحموضة لحرمة أكل الرمان .

بل هو من قبيل الحكمة فلا تعمم ، ليشمل الحكم بالحرمان بقية
 النساء فى ميراثهم ولا تخصص ليرتفع الحكم بالحرمان عند رضاية
 الورثة أو نفعهم .

والحمد لله أولا وآخراً على التوفيق لاتمام هذه الرسالة فى يوم
 ولادة أمير المؤمنين عليه السلام فى شهر رجب من شهور سنة ثمانين
 وثلاثمائة بعد الف من الهجرة النبوية ، على صاحبها الاف الصلوة
 والسلام والتحية بيد مؤلفه العبد « رضا الصدر » .

دیگر آثار چاپ شدہ مؤلف :

- ۱۔ الاجتہاد والتقلید ، فقہ استدلالی ، عربی ، چاپ بیروت
- ۲۔ استقامت - فارسی
- ۳۔ بانوی کربلا - فارسی - ترجمہ « زینب بطلہ کربلا »
- ۴۔ پیشوای شہیدان - فارسی
- ۵۔ تفسیر سورۃ حجرات - فارسی
- ۶۔ حسد - فارسی
- ۷۔ حسن یوسف - فارسی - تفسیر سورۃ یوسف
- ۸۔ دروغ - فارسی
- ۹۔ راہ علی - فارسی
- ۱۰۔ راہ قرآن - فارسی
- ۱۱۔ زن و آزادی - فارسی
- ۱۲۔ زیارتنامہ حضرت رضا علیہ السلام - فارسی
- ۱۳۔ سخنان سران کمونیسم دربارہ خدا - فارسی
- ۱۴۔ العدالۃ فی الفقہ - عربی۔ بہ صورت سلسلہ مقالات درمجلہ

« الہادی »

۱۵ - فلسفه آزاد - فارسی

۱۶ - الفلسفة العليا - عربی - چاپ بیروت

۱۷ - قرآن شناسی - فارسی - چاپ تهران

۱۸ - محمد فی القرآن - عربی - چاپ بیروت

۱۹ - مرد و فدا - فارسی - به صورت داستان (زیر درختان

صدر)

۲۰ - مقدمه نامه دانشوران - فارسی

۲۱ - مقدمه نهج الحق - عربی

۲۲ - نشانه‌های از او - فارسی - دو مجلد در توحید

۲۳ - نگاهی به آثار فقهی شیخ طوسی - فارسی

آثار چاپ نشده مؤلف

۲۴ - اربعون ومأتم مسألة - عربی - شامل ۲۵۰ مسأله فقهی

۲۵ - اسلام ما - فارسی - تحلیلی در مزایای برجسته تعالیم

اسلام

۲۶ - برهان الصدیقین - عربی - تشویع برهان صدیقین در اثبات

توحید

۲۷ - ترجمه رساله الحقوق امام سجاده علیه السلام - فارسی

۲۸ - التعليقة على العروة - عربی - فقه استدلالی

۲۹ - الجهاد والثورة - عربی

۳۰ - حاشیه بر اسفار - عربی

۳۱ - خلیفه رسول الله (ص) عربی - در اثبات ولایت امیر

مؤمنان به شیوه ای ابتکاری

۳۲ - خواجه نصیرالدین طوسی - فارسی - شرح حال

۳۳ - درست و نادرست - فارسی

۳۴ - دیوان شعر - فارسی

۳۵ - راه محمد (ص) - فارسی - در دو مجلد

۳۶ - رساله فی الاجزاء - عربی

۳۷ - رساله فی حکم نجاسة الباطن - عربی

۳۸ - رساله فی الشبهة العبائیة - عربی

۳۹ - رساله فی مقدمة الواجب - عربی

۴۰ - رساله فی الملاقی لاحد اطراف الشبهة المحصورة - عربی

۴۱ - سبد - فارسی - در مشکلات علوم به سبک کشکولی

۴۲ - صحائف فی الفلسفة - عربی - حاشیه منظومه ، در سه مجلد

۴۳ - الفقه علی مذهب اهل البيت - عربی - کتاب الصلاة

۴۴ - القواعد الثلاث - عربی - قاعدة تجاوز ، فراغ و حیلولة

۴۵ - المتفق والمفترق - عربی - مقدمة « غاية المرام »

۴۶ - نفائس الاصول - عربی - در دو مجلد

* * *

التصويبات

الصفحة	السطر	الخطا	الصواب
٦	١٩	النفسية	النفيسة
٧	١٧	الذكر	الذكر
١٢	٣	فيها	فيما
١٤	٢	يبلو	يبدو
١٥	٩	موقات	موثوقات
١٨	٨	بالبناء	بالبناء
٢٠	١	حالمه	حاله
٢٠	٥	العقار	والعقار
٢١	١٠	اضافة	اضافته
٢٢	١٢	كانت	أكانت
٢٢	٢٠	يتقصر	يقصر
٢٣	٢	النقص	النقض
٢٧	١٥	الاجنبه	الابنية
٢٨	١٥	الحوهرى	الجوهرى
٣١	٤	عرض	اعرض
٣١	١٢	الطرح	من الطرح
٣٢	٣	ذبل	ذيل
٣٣	١٠	الطايفة	الطايفة
٣٩	١٢	اخبارم	اخبارهم
٤١	١٤	اذينه	اذينه
٤٢	٤	الميقن	المتيقن
٤٦	٣	فيقوم	يقوم